

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والستون

الجلسة ٦٩٣٧

الخميس، ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تشوركين	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	أذربيجان	السيد مهديف
	الأرجنتين	السيدة بير سيفال
	أستراليا	السيد بلس
	باكستان	السيد ترار
	توغو	السيد كاندانغا - باريكي
	جمهورية كوريا	السيد كيم سوك
	رواندا	السيد كاينامورا
	الصين	السيدة جيانغ هوا
	غواتيمالا	السيد روسينثال
	فرنسا	السيد بريانس
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المغرب	السيد بوشعرة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بالعراق

التقرير الثاني المقدم من الأمين العام عملاً بالفقرة ٦ من القرار ٢٠٦١ (٢٠١٢)

(S/2013/154)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:

Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-506



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بالعراق

التقرير الثاني للأمين العام المقدم عملاً بالقرار ٢٠٦١ (٢٠١٢) (S/2013/154)

الرئيس (تكلم بالروسية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل العراق إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/154، التي تتضمن التقرير الثاني للأمين العام المقدم عملاً بالقرار ٢٠٦١ (٢٠١٢).

أعطي الكلمة الآن للسيد كوبلر.

السيد كوبلر (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتمنى عيد نيروز سعيداً لكل الذين يحتفلون به في ٢١ آذار/مارس.

يشرفني أن أعرض على المجلس اليوم التقرير الثاني للأمين العام (S/2013/154) عملاً بالفقرة ٦ من القرار ٢٠٦١ (٢٠١٢)، عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وسأحيط أعضاء المجلس علماً بآخر التطورات الحاصلة في العراق.

أود أن أبدأ بوصف حدثين هامين ومتناقضين حدثا مؤخرا في العراق. حطت في ٢٧ شباط/فبراير، طائرة الخطوط الجوية العراقية في مطار الكويت الدولي. وكانت تلك الرحلة الأولى بعد توقف دام ٢٢ عاما للنقل التجاري الجوي بين العراق والكويت. وأكد ذلك الحدث الرغبة القوية لقادة العراق والكويت في فتح فصل جديد في علاقتهما، المثقلة بما حدث في الماضي.

لكن بعد مرور أيام قليلة، قتل ما يزيد عن ٤٠ جنديا سوريا و ١٠ جنود عراقيين داخل الأراضي العراقية. وزادت سلسلة من الهجمات الإرهابية المروعة التي وقعت خلال هذا الأسبوع من طول لائحة الأشخاص الأبرياء الذين سقطوا ضحايا لهذه الهجمات. نعبر عن تعازينا لأسر الضحايا ولشعب العراق.

وتظهر تلك الحوادث كيف يواجه العراقيون مجموعة معقدة من المشاكل المترابطة، من بينها الاحتمال الكبير للغاية لامتداد العنف من سوريا. ويمكن لانعدام الاستقرار أن يزيد من التحديات الأمنية والسياسية القائمة التي تواجه العراق، التي تهدد الإنجازات التي جرى تحقيقها خلال العقد الماضي.

منذ أواخر كانون الأول/ديسمبر، خرج عشرات آلاف المتظاهرين في محافظات العراق الغربية، للتعبير عن مطالبهم ومحور مطالبهم مسائل حقوق الإنسان والحصول على الخدمات الأساسية. إنهم يشعرون بانعدام الحماية والأمن وبكونهم مهمشين.

وشاهدنا أنا وزملائي ذلك مباشرة في الرمادي وسامراء والموصل والفلوجة وتكريت وكركوك. واستمعنا في جميع أنحاء البلد إلى خيبات أمل المتظاهرين. مع مرور الوقت، تكلموا بحدة أكبر، واقترحوا حولا أكثر تشددا.

وتعكس التقلبات التي يشهدها الشارع أيضا على المستوى السياسي. ويواصل وزراء كتلة القائمة العراقية السنية مقاطعتهم لاجتماعات الحكومة، واستمرت تلك المقاطعة ما

حقوق الإنسان. لقد عارضنا تزايد استخدام الخطاب الطائفي. ودعونا إلى اعتماد مبدأ عدم استخدام العنف، بما في ذلك ضد المتظاهرين. ودعونا الحكومة إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. ثالثاً، تحث البعثة الحكومة على الاستجابة للمطالب الشعبية التي يمكن معالجتها في الأجل القصير، والقيام بذلك فوراً. وتستدعي طلبات أخرى المزيد من الوقت من أجل الاستجابة لها. وتتواصل المظاهرات منذ ما يناهز ثلاثة أشهر تقريباً. ومع ذلك، فإن انعدام الثقة بين العناصر العرقية في العراق، التي تتكون من الشيعة والسنة والأكراد وطوائف أخرى، يزداد عمقاً. ويهدد انعدام الثقة العميق، التماسك السياسي والنسيج الاجتماعي، اللذين يجمعان العراقيين فيما بينهم، في بلد واحد موحد، استناداً إلى الدستور.

ولا يزال أعضاء كل جماعة عرقية واجتماعية هدفاً لعمليات الإرهاب والاعتقال والاختطاف، بما في ذلك عندما يقومون بعبادتهم. ويسعى الإرهابيون إلى إشعال فتيل النزاع الطائفي، وإعادة عقارب الساعة إلى الوراء فيما يخص استقرار العراق الوليد.

وبلغ مجموع ضحايا الأعمال الإرهابية التي وقعت من شهر تشرين الثاني/نوفمبر وحتى نهاية شهر شباط/فبراير ٢٠١٣ زهاء ١٣٠٠ مدني. وجرح أكثر من ٣٠٠٠ عراقي بريء. وعلاوة على ذلك، قتل زهاء ٦٠٠ فرد من قوات الأمن العراقية وجرح ١٠٠٠ منهم، نتيجة لتلك الأفعال الفظيعة. وقد أدنت تلك الأعمال بأقوى العبارات الممكنة. وناشدت جميع قادة العراق والسلطات الدينية للاتحاد من أجل وقف إراقة الدماء.

ولا تزال العلاقات بين الحكومة المركزية وحكومة كردستان الإقليمية متوترة. ولا تزال كركوك بؤرة التوتر في العلاقات العربية الكردية. في ١٦ كانون الثاني/يناير، على

يناهز الثلاثة أشهر. والاتلافات السياسية آخذة في الضعف. وفي الأساس، فإن النسيج السياسي يتلاشى.

واتخذت الحكومة عدداً من المبادرات من أجل الاستجابة لمطالب المتظاهرين. لقد رحبنا بتلك الجهود، مما أسفر عن تحقيق بعض النتائج.

وتمثلت إحدى هذه المبادرات في إنشاء لجنة يرأسها نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني. وأفادت اللجنة بأنها يسرت إطلاق سراح ما يناهز ٤٠٠ ٣ سجين. وبالإضافة إلى ذلك، تم نقل جميع السجناء إلى محافظاتهم، التي سيقضين فيها ما تبقى من عقوبتهن. وتشكل تلك التدابير استجابة مباشرة لمطالب المتظاهرين.

وأعادت اللجنة أيضاً صرف معاشات لـ ١١ ٠٠٠ متقاعد، كانوا أعضاء في نظام البعث السابق. إلى جانب القرارات المتعلقة بمسائل أخرى، زعمت لجنة الشهرستاني بأن قراراتها قد شملت ما يناهز ١٠٠ ٠٠٠ شخص.

وتركز لجنة ثانية، تحت رئاسة زعيم التحالف الوطني إبراهيم الجعفري على إيجاد توافق بشأن ثلاثة قوانين من تشريعات يوجد خلاف كبير بشأنها، ألا وهي قانون مكافحة الإرهاب وقانون المساءلة والعدالة، وقانون العفو العام الجديد. وفي ذلك الصدد، لم يجر بعد تحقيق نتائج ملموسة.

منذ اندلاع المظاهرات، سعت إلى إحراز تقدم فيما يخص إجراء حوار سياسي مباشر وشامل، وتحقيق المصالحة الوطنية. لقد عرضت مساعي الحميدة، أولاً كوسيلة لنقل المعلومات بين المتظاهرين والحكومة. وعبرت عن نهجنا على النحو التالي:

أولاً، إن البعثة طرف فاعل محايد. ونستمر في الوقوف على مسافة واحدة من جميع الأطراف. ونعرض مساعي الحميدة سواء فيما يخص الوساطة أو إبرام أي اتفاق متفاوض عليه أو الإشراف عليه. مع ذلك، وثانياً، فإن البعثة ليست محايدة بشأن

ما قاموا به من عمل ممتاز. فغالبا ما يتعرضون لقدر كبير من الضغط. ولسوء الطالع، على الرغم مما بذلناه من جهود، لم يتم التوصل إلى أي توافق في الآراء بشأن إقرار القانون المتعلق بإجراء الانتخابات في كركوك.

العراق ملتزم بتعزيز علاقاته مع جيرانه. وبقيامه بذلك، فإنه يريد أن يتبوأ على نحو كامل مكانته المستحقة في العالم العربي والمنطقة والمجتمع الدولي. وقد ذكرت ما أحرز من تقدم صوب تطبيع العلاقات بين العراق والكويت، بما في ذلك من خلال الخطوات الإيجابية التي اتخذها العراق بغية الوفاء بما بقي مترتبا عليه من واجبات بموجب الفصل السابع من الميثاق. وإنجاز مشروع صيانة الحدود سيكون من بين المعالم الرئيسية في تلك العملية. ويشكل الانتهاء من إزالة الحواجز على الحدود، لا سيما المنازل الثلاثة في أم قصر، خطوة ضرورية. ومن المفهوم أن تلك الخطوة حساسة وصعبة من الناحية السياسية بالنسبة للعراق، لكن يجب القيام بها قبل ٣١ آذار/مارس.

كما أحث حكومة العراق على قبول الأموال التي تم تخصيصها بالتعاون مع الأمم المتحدة لتعويض المزارعين العراقيين عملا بالقرار ٨٩٩ (١٩٩٤). وآمل صادقا أن يؤدي التقدم الذي أحرز في ذلك المجال إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المزيد من المسائل العالقة، بما في ذلك ملف الرعايا الكويتيين المفقودين ومسألة الممتلكات الكويتية المفقودة،

وخلال آخر زيارة قمت بها إلى الكويت في ٥ آذار/مارس، شعرت بروح من التفاؤل لدى القيادة الكويتية. وهكذا، وبقدر كبير من الأمل، أرحب بالزيارة المقبلة التي سيقوم بها رئيس الوزراء سمو الشيخ صباح الأحمد جابر الصباح إلى بغداد في المستقبل القريب.

وفي كانون الأول/ديسمبر، زرت المملكة العربية السعودية. وأحسست بأن تعزيز العلاقات بين العراق والمملكة

سبيل المثال، أسفرت سلسلة الهجمات عن وقوع ٢٦ ضحية، وجرح ١٩٠ شخصا آخرين.

ويجري الإحساس بمرارة غياب الرئيس الطالباني، الذي هو عامل استقرار حقيقي في العراق. وأتمنى له الشفاء العاجل.

وأشجع بقوة مواصلة المحادثات بين الجيش العراقي والبيشمركة بشأن الانسحاب ونقل القوات.

ومن أجل إرساء علاقات مثمرة بين الحكومتين المركزية والإقليمية، سيشكل اعتماد قانوني تقاسم إيرادات النفط والنفط والغاز أمرا حاسما. وندعو البرلمان والكتل السياسية للتوصل إلى توافق آراء بشأن هذين القانونين بدون مزيد من التأخير. وأود أن أجدد عرضي المتعلق بالقيام بمساعي حميدة لدى الأطراف، وأدعو إلى تحليلها بحسن النية. ويشكل تقاسم الموارد الطبيعية الضخمة للعراق بطريقة عادلة ومنصفة أمرا لازما، وشرطا مسبقا لإعادة بناء الثقة. وسوف نواصل بناء الثقة بغض النظر عن مدى صعوبة الأمر.

ومن المقرر تنظيم العراق انتخابات مجالس محافظات بعد أقل من شهر واحد من اليوم. وفي ١٩ آذار/مارس، قرر مجلس الوزراء العراقي تأجيل الانتخابات في محافظتي نينوى والأنبار ستة أشهر، بالنظر إلى تدهور الأوضاع الأمنية في تلك المناطق. وأعربت عن قلقي جراء ذلك القرار، لأن مواطني المحافظتين يتطلعون لتلك الانتخابات بأمل كبير.

وبينما تواصل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات التحضيرات التقنية للانتخابات في جميع المحافظات البالغ عددها ١٤ محافظة، ناشدت الحكومة والمفوضية العليا أن تكفل إمكانية إجراء الانتخابات في الموعد المقرر وفي بيئة سلمية وآمنة. وأود أن أشيد بقيادة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، لا سيما الرئيس سربست رشيد، فضلا عن المفوضين المتفانين وموظفي المفوضية ومراكز الاقتراع على

في الشهر القادم على وجه السرعة. وأشكر بكل صدق الحكومة الألبانية على تلك الالتفاتة الإنسانية. وبذلك تكون ألبانيا أول بلد يقبل استضافة عدد كبير

من سكان المخيمات في العراق. وأحث البلدان الأخرى على اتخاذ خطوات مماثلة. غير أن سكان مخيم الحرية، وعلى الرغم من الاقتراحات الأخرى لاستضافتهم، لا يزالون يقاطعون إجراء مقابلات النقل مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وأشارك الأمين العام في حضهم على التعاون التام مع المفوضية. فاقترحات استضافتهم يجب أن تُقبل.

ثانياً، لا يزال هناك ١٠٠ من السكان في مخيم أشرف يرفضون الانضمام إلى الفريق الأكبر عدداً في مخيم الحرية ما لم يتم الانتهاء من المفاوضات المتعلقة بالملكات. وأحث حكومة العراق والسكان على إجراء حوار بناء فيما بينهم من أجل تسوية المسألة. وأحضر السكان على تعيين محامين لذلك الغرض.

وأخيراً، أناشد أيضاً قيادة المخيم ألا تمنع السكان الراغبين في مغادرته من القيام بذلك، وأن تتعاون مع السلطات العراقية فيما يتعلق بخدمات العلاج الطبي، وتمتنع عن السلوك العدواني ضد المراقبين التابعين للأمم المتحدة لدينا. ويجب أن يكون بمقدور المراقبين التابعين للأمم المتحدة التفاعل بحرية مع سكان مخيم الحرية.

وأود أن أشكر الدول الأعضاء، لا سيما الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي على مساهماتها المالية ودعمها للجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية لمسألة مخيم أشرف ومخيم الحرية. كما أود، في الوقت ذاته، أن أنوه بالعمل الشاق الذي قام به موظفو الأمم المتحدة البالغ عددهم ١٣٦، بمن فيهم ٦٠ من أفراد قوات الأمن، الذين يعملون بنشاط على تسوية هذا الملف.

بعد أن تكلمت بإسهاب عن جماعة مجاهدي خلق التي تتألف من ٣٢٠٠ عضو، أود أن أشير إلى أن جهدنا الإنساني

العربية السعودية أمر ممكن في العديد من الميادين، بما في ذلك تبادل الأسرى استناداً إلى الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الجانبين - وستكون هناك التفاتة نبيلة إن تم التوصل إلى اتفاق قبل شهر رمضان الكريم، وفتح معبر على الحدود بين المملكة العربية السعودية والعراق، التي يبلغ طولها ٨٠٠ كيلومتر، وكفالة مشاركة البلدين بفعالية والتزام في مبادرة إقليمية جديدة بقيادة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمكافحة العواصف الرملية والترابية. وأحضر البلدين على الاستفادة من الزيارة التي قام به مؤخراً وفد رفيع المستوى إلى الرياض. فتطبيع العلاقات سيعود بالنفع على الشعبين والبلدين والمنطقة.

بدأت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق قبل عام ونصف في بذل جهودها الكبيرة لتيسير النقل الإنساني لسكان مخيم أشرف إلى موقع العبور المؤقت بمخيم الحرية ونقلهم إلى بلدان أخرى. وأود أن أعرب مجدداً عن أطيح متمنياتي اليوم. بمناسبة النيروز، لا سيما لسكان مخيم الحرية ومخيم أشرف.

وقد تمس التشديد على ضرورة نقل سكان المخيمات إلى خارج العراق في ٩ شباط/فبراير، عندما أسفر هجوم على مخيم الحرية عن مصرع ٨ أفراد وجرح ٤٠ آخر من سكانه. ونددنا، بأقوى العبارات، أنا والأمين العام وآخرون، بذلك الهجوم. وأيدت تأييداً تاماً الطلبات المقدمة من الحكومة العراقية على أعلى المستويات لتحسين الأمن في مخيم الحرية. وتظل الحكومة مسؤولة عن سلامة وأمن سكان المخيمات وفقاً لمذكرة التفاهم الموقعة مع الأمم المتحدة في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وقد أكدت لي الحكومة بأنها لن تدخر أي جهد لمنع وقوع المزيد من الهجمات.

إننا نواجه مشكلتين رئيسيتين. أولاً، الحل الدائم الوحيد هو نقل سكان المخيمات إلى خارج العراق. وقد زرت ألبانيا في ١٥ آذار/مارس لإجراء محادثات مع رئيس الوزراء بريشة. وأرحب بقرار حكومة ألبانيا قبول ٢١٠ من سكان المخيمات

من سوريا، وتعجيل وتيرة إيصالها إليهم. كما أناشد الحكومة على كفالة إعادة إدماج العائدين العراقيين بسرعة.

وأود الآن أن أنتقل إلى الحالة العامة لحقوق الإنسان في العراق، وإدارة العدالة تحديداً. فذلك مجال لا يزال يثير القلق، إذ أن العديد من المعتقلين لا يزالون يشكون من الاعتداء وسوء المعاملة والتعذيب، لا سيما في السجون الخاضعة لسلطة وزارة الداخلية. وينبغي ألا نقبل بأي حالة من حالات التعذيب. والاعترافات تحت التعذيب غير مقبولة. ولا تزال المحاكم تعاني من نقص الموارد، مما يتسبب في طول تأخير معالجة القضايا، وتجاوزها للحدود القانونية في كثير من الأحيان. وأود أن أكرر دعوة الأمين العام العراق للنظر في إمكانية تنفيذ وقف اختياري لجميع أحكام الإعدام وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. واحترام حقوق النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة لا يزال غير متسق أيضاً. وتواجه تلك الفئات التمييز وغيره من العراقيل الاجتماعية والثقافية والقانونية التي تحول دون مشاركتها الكاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العراق.

وعلى الرغم من المشاكل المذكورة، يحرز العراق تقدماً في إنشاء اللجنة العليا لحقوق الإنسان، بدعم نشط من حكومة العراق، ومساعدة من الأمم المتحدة. وستكون اللجنة بمثابة حجر الأساس لنظام يقوده ويديره العراقيون من أجل كفالة حقوق الإنسان لجميع مواطني العراق في المستقبل وحمائتها واحترامها وتعزيزها.

بشأن المسائل ذات الصلة بالبيئة، أصبحت العواصف الترابية تمثل مشكلة رئيسية بالنسبة للشعب العراقي والمنطقة. إن العواصف الترابية في المنطقة تهب بشكل رئيسي من العراق. وتكبد العواصف الترابية المطارات والأراضي الزراعية خسائر اقتصادية السنوية تصل إلى بلايين الدولارات. كما تُنهك كثيراً العواصف الترابية نظام الصحة العامة. إذ تُغص المستشفيات

الأوسع نطاقاً يركز على ثلاث مجموعات: مجموعة اللاجئين السوريين، ومجموعة العائدين من سوريا ومجموعة الأشخاص المشردين داخلياً. ويحتضن العراق حالياً نحو ١٢٢ ٠٠٠ من الرعايا السوريين الذين فروا إلى العراق بحثاً عن السلامة والمساعدات الإنسانية. ويوجد معظم اللاجئين السوريين حالياً في منطقة كردستان. ويدخل البلد كل يوم ٨٠٠ فرد في المتوسط. وتقود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الفريق القطري المعني بالمسائل الإنسانية في القيام بعملية طوارئ واسعة النطاق للاستجابة للاحتياجات الإنسانية للاجئين. وتلك العملية ستدعم حكومة العراق فيما تبذله من جهد لكفالة حماية اللاجئين ومساعدتهم.

وأود أن أشيد بحكومة العراق على ما أبدته من سخاء وحسن ضيافة للأفراد والعائلات اللاجئة إلى العراق بحثاً عن السلامة والأمن. وأحث الحكومة على مواصلة سخائها بإعادة فتح المعبرين الحدوديين القيم وريبعة. كما أناشد جميع الدول الأعضاء على التعجيل بزيادة مساهماتها في خطة الاستجابة لاحتياجات اللاجئين، التي لا تزال بحاجة للتمويل حتى ما بعد حزيران/يونيه ٢٠١٣.

وعلاوة على ذلك، فر نحو ٨٠ ٠٠٠ عراقي من سوريا عائدين إلى العراق خلال الأشهر القليلة الماضية. وهم يندرجون ضمن المجموعة الكبيرة المكونة من ١,٢ مليون من الأشخاص المشردين داخلياً. ويحتاج العائدون والأشخاص المشردون داخلياً للمساعدة الإنسانية على وجه الاستعجال. ويعيش معظم هؤلاء الأشخاص في مستوطنات عشوائية ويواجهون باستمرار تهديد الطرد. وتوجد تلك المستوطنات في حالة متردية. فالعائدون والمشردون بحاجة للخدمات الأساسية، والمرافق الأساسية للصحة العامة، والمدارس. وأدعو الحكومة إلى زيادة حجم المساعدات التي تقدمها إلى العائدين العراقيين

يوحدنا، إلى جانب الاختلافات القائمة بيننا. ورأيت بنفسى أن المصالحة فى العراق يمكن أن تنطلق من الشباب.

وستواصل البعثة توفير منبر للشباب للتعبير أنفسهم، وتمكينهم والإفصاح عن الإجراءات التى ستبنى بلدهم.

فى الختام، يحضرنى أن الشعب العراقى ينعم بثلاثة مقومات هامة: الحضارة العريقة والغنية والشباب النابض بالحياة والثروات الطبيعية. ويحدوني الأمل فى أن يظل العراق صامدا وثابت العزم فى هذا الوقت الحافل بالتحديات وأن يستفيد من هذه المقومات للمضى بالبلد قدما.

وبدعم من الدول الأعضاء، ستواصل البعثة تقديم تقديم المساعدة لشعب العراق وحكومته فى إطار مهامها المنوطة بها. أود أن أشكر حكومة العراق على تعاونها خلال عام ٢٠١٣، كما كان الحال فى السنوات السابقة.

وأود أن أسجل خالص الشكر إلى مجلس الأمن على دعمه المستمر.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد كوبلر على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد البياتى (العراق) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود فى البداية أن أهنتكم وبلدكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أعرب عن الشكر للرئيس السابق لمجلس الأمن، الممثل الدائم لجمهورية كوريا، على ما بذله من جهود خلال شهر شباط/فبراير. أود أيضا أن أشكر السيد مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام فى العراق، وفريقه فى بغداد ونيويورك على الالتزام والتفانى والجهود الدؤوبة التى بذلها لمساعدة حكومة العراق وشعبه.

بالأشخاص الذين يحتاجون إلى علاج إصابات الجهاز التنفسى الناجمة عن استنشاق التراب.

فى الشهر الماضى، حضرت مع وزراء البيئة فى المنطقة اجتماعا عقد فى نيروبي واستضافه برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وبلورنا اتفاقا سياسيا واضحا على الحاجة إلى معالجة مسألة العواصف الرملية والترابية. وسيتولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة زمام المبادرة فى إنشاء برنامج إقليمي، بالشراكة مع الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدنى. وقد أنشئ صندوق استثمارى لذلك الجهد، وأناشد الدول الأعضاء، لا سيما تلك المتضررة من العواصف الترابية فى المنطقة، الإسهام فى الموارد.

كما أرحب بمبادرة حكومة الإمارات العربية المتحدة باستضافة الاجتماع الإقليمي المقبل لمناقشة المزيد من الخطوات المللموسة.

كما هو الحال فى جميع إحاطاتى الإعلامية السابقة إلى المجلس، أود أن أختتم ببيانى بالتطرق إلى المشاكل الملحة التى تواجه شباب العراق. وبعد الأثر المدمر للحرب، تُترك شباب العراق إلى حد كبير يدافعون عن أنفسهم فى خضم أزمة سياسية متصاعدة. إذ تبلغ نسبة بطالة الشباب ٢٣ فى المائة.

لقد جعلت الشباب أولوية لأنهم بإمكاناتهم وحماستهم يمثلون مستقبل العراق. وسيدفعون بعجلة الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار والأمن والازدهار، الأمر الذى يسعى جميع العراقيين إلى بنائه. وأرحب أيما ترحيب بجهود الحكومة الرامية إلى وضع خطة للشباب. ومن المقرر أن يتم إطلاق استراتيجية وطنية للشباب، فى الربع الثانى من عام ٢٠١٣، وذلك بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان.

فى شباط/فبراير، قمت بزيارة ثلاثة أماكن مقدسة فى بغداد مصطحبا ٣٠ شابا عراقيا من مختلف الأديان والخلفيات. وجلسنا معا فى المقامات والكنائس والمعابد من أجل مناقشة ما

وأعلنت حكومة العراق أنه ينبغي النظر في مطالب المتظاهرين وأنها تفرّق بين المطالبات المشروعة وغير المشروعة استناداً إلى الدستور. ولذلك يجري جهد حكومي وبرلماني على قدم وساق للاستجابة لتلك المطالبات.

ففي ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، قرر مجلس الوزراء العراقي تشكيل لجنة وزارية برئاسة نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني، وعضوية وزارات العدل والدفاع وحقوق الإنسان والبلديات والموارد المائية، وكذلك وزير الدولة لشؤون مجلس النواب والأمين العام لمجلس الوزراء، بالإضافة إلى وكيل وزير الداخلية، لتسليم المطالبات المشروعة للمتظاهرين من خلال وفود تمثلهم.

وأنيطت باللجنة دراسة المطالبات وتقديم توصياتها إلى مجلس الوزراء. وفي ضوء توصيات اللجنة، وافق مجلس الوزراء على اتخاذ الإجراءات التالية: تمديد الموعد النهائي لطلبات الإعادة إلى الخدمة أو الإحالة على التقاعد للمشمولين بقانون المساءلة والعدالة؛ تجهيز طلبات الحصول على المعاشات التقاعدية لجميع الأشخاص الخاضعين لقانون المساءلة والعدالة.

باستثناء فدائيي صدام ومغاوير صدام وأعضاء الحزب البعث من الرتبين الأعلى؛ وتخويل دائرة التسجيل العقاري بقبول طلبات رفع الحجز عن ممتلكات مسؤولي النظام السابق؛ تفعيل المادة ١٢ من قانون المساءلة والعدالة بالإيعاز للوزارات بقبول طلبات الاستثناء من القانون من أجل تقديمها إلى مجلس الوزراء ومجلس النواب للموافقة عليها؛ الطلب إلى المجلس القضائي الأعلى تخويل القضاة تفعيل الإجراءات القانونية الخاصة بالنساء المحتجزات من أجل تيسير الإفراج عنهن، عدا الحالات التي لا يجيزها القانون؛ الطلب إلى وزارة العدل بأن تنفذ فوراً قرارات الإفراج وعدم التريث انتظاراً لموافقة أي سلطة أخرى.

في ٢٩ كانون الثاني/يناير، وافق مجلس الوزراء على زيادة رواتب أعضاء مجالس الصحوات، الذين يقطن معظمهم في الجزء

بما أننا نحتفل بعيد النيروز، أود أن أهنيء الشعب الكردي في العراق، الذي يحتفل بحلول العام ٢٧١٣ حسب تقويمه، والمسيحيين الأشوريين من العراقيين الذين يحتفلون بحلول العام ٦٧٦٣ حسب تقويمهم. وأتقدم بأطيب التمنيات لجميع الأمم التي تحتفل بعيد النيروز. وكما ذكر السيد كوبلر، لدينا حضارة عريقة جداً ويتضح ذلك من السنة التي تحتفي الطائفة الآشورية بحلولها - إذ إن عمرها نحو ٧٠٠٠ عام.

بعد أن استعرض بلدي تقرير الأمين العام عن عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (S/2013/154)، فإنه يود أن يدلي بالملاحظات التالية.

على الصعيدين السياسي والأمني، يشهد العراق جموداً سياسياً، وتبادل الاتهامات بين بعض الكتل السياسية، في الوقت الذي تستمر فيه الاحتجاجات في عدد من المدن التي تنادي بعدد من المطالبات المشروعة. أبرز المطالبات هي إقرار قانون العفو العام، وإلغاء قانون هيئة المساءلة والعدالة، الذي حل محل قانون اجتهادات البعث، وإطلاق سراح المحتجزين، وخاصة النساء منهم. وأضيفت إليها مطالب أخرى في وقت لاحق مثل إلغاء الدستور والإطاحة بالحكومة. وعندما اندست بعض الجماعات المتطرفة بقصد تهيج التوترات الطائفية وتأجيج الحرب الأهلية، حادت الأهداف الأولية للمظاهرات عن مسار المطالب الشعبية.

وانكشفت الأصابع الخارجية والإقليمية التي اختطفت المطالبات المشروعة للمواطنين عندما رُفع علم الجيش السوري الحر وصور مسؤولين أجنبان خلال المظاهرات. والدليل على ذلك هو الدعم من الجماعات الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة وقيادة الحزب البعث. إذ ظهر على شاشات التلفزيون للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٣، عزت الدوري، الذي كان نائب الرئيس إبان نظام صدام، معلناً تأييده للمظاهرات.

المؤسسات الديمقراطية منعها، ويجري العمل السياسي التنافسي على نحو سلس وسلمي في إطار الدستور.

لقد عانى العراق العديد من الأزمات على مدى السنوات الماضية، غير أنها أسفرت في نهاية المطاف عن حل سلمي ونتائج إيجابية، من قبيل اعتماد الدستور، وإجراء الانتخابات وتشكيل الحكومة، واعتماد الميزانيات. بيد أن الأزمات وغيرها من الأمثلة نجم عنها استقطاب في التيارات السياسية العراقية، بالإضافة إلى إحداث توترات في الأجل الطويل. ومع ذلك، فقد انتهت تلك التوترات إلى مسارها في نهاية الأمر، ولم يتسن لها إعاقة العملية السياسية إلى أجل غير مسمى. وبعبارة أخرى، فقد انتقل الصراع في العراق من صراع مسلح للاستحواذ على السلطة، إلى صراع سلمي في إطار الدستور والقانون، على النحو الذي وصفته من قبل بالقول إن العراقيين قد تعلموا الصراع في وجوه بعضهم بعضا بدلا من تبادل إطلاق الرصاص على أنفسهم.

وأوضح رئيس الوزراء وجهة نظره في الأحداث الجارية في المنطقة وأثرها على الحالة الداخلية في العراق عن طريق التشديد على تمسك العراقيين بوحدتهم ونبذهم للعنف والتطرف والطائفية. ولقد حذرنا عدة مرات من امتداد آثار الصراع السوري الذي من شأنه أن يسبب عدم الاستقرار في المنطقة برمتها. وقد ردد تلك التحذيرات الممثل الخاص للأمين العام، السيد الأخضر الإبراهيمي، بتحذيره في عدة مناسبات من آثار الصراع السوري على البلدان المجاورة.

ويشكل قتل الجنود السوريين عقب استسلامهم للسلطات العراقية على يد إرهابيين مسلحين تسللوا عبر الحدود من سوريا إلى محافظة الأنبار في ٤ آذار/مارس أسطع دليل على الصلة بين الجماعات المسلحة عبر الحدود، وأثر الصراع السوري على الاستقرار في المنطقة. وقد أعلن تنظيم

الغربي من العراق، إلى ما لا يقل عن ٥٠٠ ٠٠٠ دينار العراقي شهريا، وتحويل وزارة الدفاع صرف مكافآت إلى ضباط التحقيق بغية التعجيل في عملية الإفراج عن المعتقلين. وأسفرت تلك الإجراءات التنفيذية عن تحقيق المطالب المشروعة للمتظاهرين، بما في ذلك الإفراج عن حوالي ٥٠٠ ٥٠٠ معتقل - ومع ذلك أود أن أشير إلى أن السيد كوبلر قال ٥٠٠ ٣٠٠ معتقل - بمن فيهم معظم النساء؛ إعادة المئات من ضباط الجيش العراقي السابق إلى الخدمة؛ استكمال أكثر من ٩١ ٠٠٠ معاملة تقاعد؛ ورفع الحجز عن ١ ٨٠٠ من ممتلكات عناصر نظام البعث السابق.

وفيما يتعلق بالشعارات الطائفية والدعوة إلى إلغاء الدستور، فقد حذرت وزارة الداخلية من أن لهجة التحريض الطائفي تعتبر تهديدا مباشرا لأمن الدولة وشعبها. وتضع تلك اللهجة الأساس لثقافة الكراهية ورفض الآخرين، علاوة على تعزيز الطائفية بذريعة الدفاع عن حقوق طائفة بعينها. وتنحمل هذه اللهجة، بالإضافة إلى الدوافع الطائفية المسؤولية عن العنف العشوائي أيضا. وقد أشارت الوزارة إلى أن الدستور العراقي قد أدان تلك اللهجة ووصفها بأنها تتعارض تماما مع النظم والقوانين الحالية. وحذرت الوزارة المواطنين من الإصغاء إلى دعاة الصراع الطائفي. وذكرت الوزارة أيضا أنها ستتصدى بحزم - على أساس من مسؤوليتها التنفيذية - لتلك المحاولات الرامية إلى تدمير وحدة البلد، وأنها ستستخدم الإجراءات اللازمة ضد تلك الأصوات، وفقا لولايتها بموجب القانون والدستور، بصرف النظر عن المركز الاجتماعي أو الديني لأصحاب تلك الأصوات، أو مناصبهم السياسية.

وعلى الرغم من تلك الحالة المثيرة للقلق، فلا تزال معظم المظاهرات سلمية، على النحو الذي شاهدته بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق أثناء زيارتها إلى محافظة الأنبار في شباط/فبراير. ويمر العراق شأنه شأن العديد من البلدان الخارجة من الدكتاتوريات، بمرحلة تحول ديمقراطي تتسم بعدم الاستقرار إلى حين تكتسب

لإنجاز البرنامج الخاص بالانتخابات، وفقا للمعايير الدولية، وبالتعاون مع الفريق الدولي للمساعدة الانتخابية، وبعثة الأمم المتحدة. وأتمت المفوضية أيضا إجراءات الموافقة على الكيانات والائتلافات السياسية، واستلام أسماء المرشحين في المحافظات. وتعمل المفوضية على إنجاز المرحلة الأخيرة من إجراءات توظيف موظفي مراكز الاقتراع، وإكمال جميع المسائل اللوجستية وطباعة بطاقات الاقتراع.

وعلى الصعيد الاقتصادي، نجح العراق في الحد من التضخم، وتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة صادراته النفطية. وأحرز العراق تقدما كبيرا في مجال التنمية، وفقا لآخر تقرير للبنك الدولي المعنون "استراتيجية الشراكة القطرية للعراق ٢٠١٣-٢٠١٦".

وفي عام ٢٠١٣، ركزت الحكومة العراقية على سياسات تهدف إلى دعم القطاع الخاص، وخلق فرص عمل لمواطنيها، وتحفيز التنمية الاقتصادية. ونتيجة لخطة العراق الرامية إلى زيادة إنتاجه النفطي في نهاية عام ٢٠١٢، فقد تبوأ البلد المرتبة الثانية بين البلدان المصدرة للنفط الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط، بعد المملكة العربية السعودية، ويقف الآن عند أعلى مستوى له في الـ ٣٠ عاما الماضية.

ونما الاقتصاد العراقي في عام ٢٠١٢ إلى ما يقرب من نسبة ١٠ في المائة للسنة الثانية على التوالي. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ينمو الاقتصاد العراقي بنسبة ١٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٣، ليكون بذلك في مصاف أسرع الاقتصادات نموا في العالم. وتسعى الحكومة العراقية إلى تنويع الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة للقوة العاملة في العراق.

وقد بلغت ميزانية الحكومة للعام ٢٠١٣ نحو ١١٨,٣ بليون دولار، بزيادة قدرها ١٨ في المائة بالمقارنة إلى عام ٢٠١٢، وهي أكبر ميزانية في تاريخ العراق. وتخصص الميزانية ٢٩,٥ في المائة للطاقة و ١٩,٧ في المائة للأمن و ١٧,٧ في

القاعدة الإرهابي مسؤوليته عن قتل أولئك الجنود بالتعاون مع جماعة جبهة النصرة الإرهابية في سوريا.

ولا تزال بعض المناطق داخل العراق تشهد أعمال العنف، في حين ينعم بعضها الآخر بمستوى جيد من الأمن. ولا يزال المواطنون العراقيون يتعرضون للعنف الإرهابي، ولكن بمعدل أقل مما كان عليه الأمر في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١، وهو أقل بالتأكيد من ذروة العنف في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وهناك تخوف من إمكانية حدوث زيادة في أعمال العنف في الأشهر القليلة القادمة، نتيجة للحالة الإقليمية، وفي حالة عدم حل الأزمة السياسية الراهنة.

وعلى الرغم من أن قوات الأمن العراقية تواصل مكافحة الأنشطة الإرهابية، فإن العديد من الجماعات المتمردة، بما في ذلك تنظيم القاعدة، لا تزال نشطة في بعض أجزاء العراق. ولا تزال الحالة حرجية في بغداد وكركوك ونيوى وصالح الدين والأنبار وغيرها من المحافظات الأخرى. لقد أدانت الحكومة العراقية، عبر وزارة الخارجية الهجوم الذي تعرض له مخيم الحرية في ٩ شباط/فبراير، وأجرت تحقيقا على الفور من أجل العثور على الجناة وتقديمهم إلى العدالة. وتكرر الحكومة العراقية عزمها على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان أمن ساكني المخيم وسلامتهم.

ولا تزال اللجان الأخرى، بما فيها لجنة الجعفري، التي تولت المسؤولية عن جزء من الحوار السياسي، تجري محادثات مع سائر الجماعات السياسية في مسعى لإيجاد حل للمشاكل بين جميع الفصائل، فضلا عن التوصل إلى توافق في الآراء فيما بين الجماعات السياسية العراقية والائتلاف. ومن بين المؤشرات الإيجابية في العملية السياسية أن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات قد أكدت مضيها قدما بالجدول الزمني الخاص بإجراء انتخابات مجالس المحافظات، المقرر عقدها في ٢٠ نيسان/أبريل، وأنها تعمل على الرغم من التحديات

النسب المئوية للسكان. وافتتحت عدة مشاريع، بما في ذلك مشروع السيدة السكني في بغداد في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. ووضع حجر الأساس لمشروع خلدون السكني الثالث لأسر الشهداء في البصرة في منتصف شباط/فبراير. ويجري في النجف بناء مشروع سكني آخر يحتوي على ١٠٠ شقة ويعتمد على الطاقة الشمسية النظيفة، ومن المقرر أن يشمل عيادة طبية، ومدارس ورياض أطفال.

فيما يتعلق باعتماد حلول في مجال الاتصالات وتوفير التكنولوجيا اللازمة لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بلغت نسبة مستخدمي الهواتف الخلوية في العراق الآن ٨٠ في المائة وسترفع إلى ٩٣ في المائة في عام ٢٠١٥. ووفقا لبيانات أتاحها أربعة من مقدمي خدمات الانترنت والهاتف، يستخدم الانترنت أكثر من ٥ ملايين عراقي، وفي العراق أكثر من ٢٥ مليون مستخدم للهواتف الخلوية.

ما يزال العراق على المستويين الإقليمي والدولي مستمرا في تطوير علاقاته بجميع بلدان المنطقة، خصوصا دولة الكويت. ويذلل العراق جهودا لدعم التيار المعتدل في المنطقة، ويشجع الحوار ويوجه المنطقة بعيدا عن خطر التدخلات الإقليمية. أما فيما يتعلق بالمسألة الكويتية فقد تم إنهاء النزاع وتم التوصل إلى تسوية نهائية بشأن قضية الخطوط الجوية العراقية مع دولة الكويت بالتوقيع على اتفاق بين الجانبين ودفع العراق بموجبه مبلغ ٥٠٠ مليون دولار. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير صدّق مجلس الوزراء العراقي على مشروع قانون بشأن الاتفاق المتعلق بالملاحة في الممر المائي خور عبد الله. وقام وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري بزيارة دولة الكويت في ٢٧ شباط/فبراير على متن أول رحلة تقوم بها طائرة تابعة للخطوط الجوية العراقية إلى الكويت بعد انقطاع دام ٢٣ عاما. ويعمل حاليا فريق فني مشترك على تنفيذ مشروع لصيانة الدعامات الحدودية. ومن المتوقع أن يفرغ الفريق من عمله بحلول

المائة للخدمات الاجتماعية و ١٢,٨ في المائة للتعليم و ٦,٨ في المائة للرعاية الصحية. ويبلغ الجزء المخصص للاستثمار من ميزانية هذا العام ما يقرب من ٤٠ في المائة، وهو معدل أكبر مما كان عليه في أي ميزانية سابقة.

وقد افتتح رئيس الوزراء معرض بغداد الدولي الـ ٣٩ في تشرين الثاني/نوفمبر من عام ٢٠١٢ بمشاركة ١٤٤٠ شركة أجنبية من جميع أنحاء العالم. وتم التوقيع على اتفاقات ثنائية مع البلدان والشركات المشاركة بهدف تعزيز العلاقات التجارية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ صدّق العراق على اتفاق إطاري للتجارة والاستثمار مع الولايات المتحدة باعتباره خطوة أولى نحو توسيع نطاق التجارة والاستثمار بين البلدين. وصدّق البرلمان الأوروبي على اتفاق للشراكة والتعاون بين جمهورية العراق والاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك، قبلت عضوية العراق في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بعد استيفاء جميع المتطلبات والإجراءات اللازمة. وتشكل تلك الخطوة جزءا من الجهود التي يبذلها العراق لتحسين بيئة العمل للشركات العاملة في مجال الصناعات الاستخراجية.

ويسعى العراق إلى جذب الاستثمارات اللازمة للتعمير بعد سنوات من الإهمال جراء أعوام من الحروب والجزاءات المفروضة. ووفقا لما جاء في تقرير نشر في أيار/مايو ٢٠١٣، فقد استثمرت الشركات الأجنبية ما يربو على ٥٥ بليون دولار في مشاريع استثمارية وعقود الخدمة وأنشطة تجارية أخرى في جميع أنحاء العراق. وفي حين بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر ما يقارب ٢ بلايين دولار، فإنه يكاد لا يساوي شيئا تقريبا منذ عقد من الزمان. ولا تشمل هذه المبالغ عشرات البلايين من الدولارات المستثمرة في قطاع الطاقة.

وفي إطار مشاريع البنية التحتية، فقد تم تخصيص ٥ بلايين دولار لمشاريع بناء المساكن في جميع أنحاء العراق، وفقا لتوزيع

الجهود الدولية لتحقيق عالم خال من الأسلحة الكيميائية ولضمان السلم والأمن الدوليين.

شارك وزير الخارجية زيباري في مؤتمر ميونيخ الأمني الذي افتتح في ١ شباط/فبراير. وناقش المؤتمر أكثر أهم القضايا السياسية الدولية والمشاكل الأمنية والاقتصادية على الصعيدين الإقليمي والدولي، بما في ذلك آثارها وطرق مواجهتها.

وشارك وزير الخارجية أيضا في الاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي - الروسي، الذي عقد في موسكو في ٢٠ شباط/فبراير.

وترأس رئيس الحكومة الوفد العراقي الذي شارك في مؤتمر القمة الثاني عشر لمنظمة التعاون الإسلامي الذي عقد في القاهرة في ٨ شباط/فبراير.

وشارك العراق في مؤتمر المانحين الذي عقد في الكويت، استكمالا لدوره في الجهود الرامية إلى حل المشكلة السورية بصورة سلمية وإلى دعم الحالة الإنسانية في ذلك البلد، ومن الجدير بالذكر أن العراق يؤوي زهاء ١٠٠ ألف لاجئ سوري، كما ذكر السيد كوبلر، منتشرين في مدن كردستان العراق ومحافظة الأنبار ومحافظات أخرى. وخلال زيارة كريستين مكناب، نائبة الممثل الخاص للأمين العام للعراق، سألتها عن وضع مخيمات اللاجئين السوريين في العراق، فأجابت بأنها قامت بزيارتها وبأنها جيدة.

وفي ٢٦ شباط/فبراير رحب وزير خارجية بلدنا بزيارة نائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية لبلجيكا لمناقشة تحسين العلاقات والتعاون على الصعيد الثنائي في مكافحة التطرف والإرهاب. وأسفرت الزيارة عن التوقيع على مذكرة تفاهم بشأن التعاون السياسي والدبلوماسي بين وزارتي خارجية بلدينا.

وفي ٤ آذار/مارس رحب رئيس الحكومة بزيارة نظيره من جمهورية مصر العربية. وأجرى الجانبان محادثات لتنسيق

نهاية هذا الشهر، منهايا بذلك إحدى أهم المسائل المعلقة بين البلدين. ومن شأن ذلك أن يمهد الطريق لإقامة علاقات ثنائية مبنية على الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة ولخروج العراق أيضا من دائرة الالتزامات المنوطة به بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي سياق استعادة العراق لمكانته الدولية، بغية البناء على النجاح الذي تحقق من خلال عقد بضعة مؤتمرات في ٢٠١٢، افتتح رئيس الحكومة نوري المالكي الدورة التاسعة والعشرين لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في بغداد في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

وفي نفس ذلك الشهر، استضافت بغداد مؤتمرا معنيا بالسجناء الفلسطينيين والعرب في السجون الإسرائيلية، بمشاركة ٧٠ بلدا. واختتم المؤتمر بإعلان بغداد وأوصى بقبول اقتراح العراق بإنشاء صندوق لدعم السجناء الفلسطينيين والعرب وعائلاتهم. وقدمت حكومة العراق تبرعا أوليا بمبلغ مليوني دولار للصندوق.

واقترح العراق، خلال رئاسته لمؤتمر قمة جامعة الدول العربية، عقد المؤتمر العربي الأول المعني بالوعي القانوني والوطني الذي افتتح في بغداد في ١٠ آذار/مارس. وكان الهدف منه بلورة وترسيخ الوعي القانوني والوطني بمفهوم المواطنة، وإدراك أن حقوق الإنسان ستولد الانتماء والترابط والاندماج في بوتقة المجتمع. لأن المواطنة حق لكل مواطن في المجتمع بغض النظر عن الانتماء العرقي أو الديني أو المذهبي. وتفتح انتهاكات حقوق الإنسان الباب أمام الحروب.

أما على الصعيد الدولي، فقد شارك العراق في المؤتمر السابع عشر للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية الذي عقد في لاهاي في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وانتُخب العراق نائبا لرئيس المؤتمر وأيضا عضوا في لجنة وثائق التفويض. وذلك أكد التزام العراق بدعم

أما فيما يتعلق بالتعذيب، فإن الدستور والقانون في العراق يحظران التعذيب. بيد أننا لا ننكر اتهام بعض ضباط الشرطة بإساءة السلوك، كما هو الحال في أي بلد آخر في العالم. ولكن تم فصل كثير من الضباط، ومثل بعضهم أمام العدالة واتخذت إجراءات قانونية ضدهم حينما ثبت وقوع حالات التعذيب.

إنني أثنى على السيد كوبلر لجهوده التي لا تكل من أجل إعادة توطين سكان مخيم أشرف ومخيم الحرية. وأثنى شخصيا عليه لجهوده الرامية إلى إقناع ألبانيا بقبول ٢١٠ منهم. تلك بداية طيبة. وإنني أشجع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن على قبول مزيد من سكان المخيمات. والحل الوحيد للمشكلة هو إعادة توطين هؤلاء الناس في بلدان أخرى.

وفيما يتعلق بمشكلة الشباب، أعتقد أن الحكومة تدرك مدى أهمية المشكلة في العراق. إنني أحث الحكومة على وضع خطة. فعلى سبيل المثال، دربت البعثة العراقية لدى الأمم المتحدة شبانا عراقيين. لدينا عراقيون قدموا من أجزاء مختلفة من العالم، بعضهم من أماكن نائية مثل أستراليا. كما نظمت تدريبا داخليا لطلاب آخرين بغية تشجيع الشباب وإتاحة الفرصة لهم ليحصلوا على تدريب داخلي ليكون لهم مستقبل أفضل. وهم من جنسيات مختلفة ومن كل أنحاء العالم، ولكن تدرس أغليبيتهم في جامعات أمريكية.

الرئيس (تكلم بالروسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.

المواقف السياسية وناقشا التعاون والعلاقات التجارية بين البلدين على المستوى الإقليمي.

ختاما، أود أن أؤكد على أهمية الدعم الذي يقدمه أعضاء مجلس الأمن لمساعدة العراق في الخروج من دائرة الالتزامات المنوطة به بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ومن الجزاءات التي فرضت عليه جراء جريمة صدام المتمثلة في غزو الكويت، ما اضطر مجلس الأمن إلى اتخاذ قرارات تنص على فرض جزاءات وعلى اعتبار العراق تهديدا للسلم والأمن الدوليين. إن العراق اليوم يختلف عن العراق قبل عام ٢٠٠٣، كما يبين الأمين العام في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن (S/2013/154). يجب أن يستعيد العراق لمكانته التي كان يتمتع بها قبل عام ١٩٩٠.

قبل أن أختتم خطابي أود أن أنطرق إلى بضع نقاط ذكرها السيد كوبلر في بيانه. أعتقد أن استئناف العلاقات مع المملكة العربية السعودية خطوة هامة جدا إلى الأمام، وأن تبادل الأسرى بين العراق والمملكة العربية السعودية يفتح الباب أمام ذلك، وكذلك فتح الحدود، الذي يعتبر أيضا خطوة طيبة إلى الأمام.

أما فيما يتعلق بإعادة فتح نقاط التفتيش على الحدود بين العراق والجمهورية العربية السورية فقد واجهنا عدة مشاكل في الماضي. وكان آخرها حينما أغلق جنود سوريون الحدود بعد بدء قتال بين الجيش النظامي السوري والجيش السوري الحر، وأراد العراق إعادة أولئك الجنود من نقاط تفتيش مختلفة. وهكذا، تم نقلهم من الموصل إلى الأنبار لإعادتهم إلى سورية، حينما نُصب لهم كمين وقُتلوا. ولقد قتلوا جميعهم ويبلغ عددهم زهاء ٤٠ جنديا سوريا و ٢٠ جنديا عراقيا.